تحذيرات من ارتفاع ديون حكومات الخليج

دبي - حملت تحذيرات وكالة ستاندرد آند بورز غلوبال للتصنيفات الائتمانية حول متانة اقتصادات دول الخليج في طياتها الكثير من غيوم التشاؤم من أن محاولات حكومات المنطقة لتحفيز النمو لن تأتي بنتائج ملموسة قريبا.

وتوقعت الوكالة في تقرير نشرته الاثنين أن تُراكم دول الخليج الغنية بالطاقة عجزا بقيمة 490 مليار دولار في السنوات الأربع المقبلة بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثير فايروس كورونا المستجد.

كما توقعت في نفس التقرير أن يبلغ العجز في موازنات دول الخليج العربي الست حوالي 180 مليار دولار هذا العام فقط.

490
مليار دول العجز المتوقع في موازنات دول الخليج العربي الست سيتم سدها من الاقتراض

واستندت الوكالة في تقديراتها إلى سعر برميل النفط العادي الذي وصل إلى 30 دولارا هذا العام والذي من المتوقع أن يرتفع ليصبح 55 دولارا بحلول 2022.

ونتيجة لذلك، زادت احتياجات التمويل الحكومي في دول مجلس التعاون – السعودية والإمارات والبحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر – بشكل كبير هذا العام.

وقال خبراء الوكالة في التقرير "نتوقع أن يرتفع إجمالي الدين الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى حجم قياسي بنحو 100 مليار دولار في عام 2020 وحده".

وتوقعوا أيضا سحب 80 مليار دولار إضافية من أصول الحكومات، التي تقدر بتريليوني دولار، لسد العجز في الموازنات.

وأضافت الوكالة "بناء على توقعاتنا للاقتصاد الكلي، نتوقع المزيد من التدهور في موازنات دول مجلس التعاون حتى عام 2023".

ونفذت دول الشرق الأوسط بعضا من أكثر عمليات الإغلاق صرامة لمنع انتشار الوباء، وعلّقت معظم الأنشطة الاقتصادية.

وفي الوقت ذاته، خسرت أسعار النفط نحو ثلثي قيمتها مع تراجع الاقتصاد العالمي، قبل أن تتعافى جزئيا.

ومنذ انهيار أسعار النفط في منتصف 2014 اعتمدت دول الخليج بشكل كبير على الاستدانة وجمعت أكثر من 80 مليار دولار من ديون محلية وخارجية في 2016 و2017.

وبعد تسجيل مستوى قياسي عند حوالي مئة مليار هذا العام، تتوقع ستاندرد آند بورز أن تتراجع إصدارات الدين إلى حوالي 70 مليار دولار في 2023.

ولم تقترض سلطنة عمان، وهي من أضعف دول الخليج من الناحية المالية، أي مبالغ هذا العام لكن الوكالة تتوقع أن تفعل خلال الأشهر المقبلة.

وتعتزم الكويت جمع 16 مليار دولار بنهاية السنة المالية الحالية التي تنتهي في مارس المقبل، لكن إمكانية الاقتراض رهن بموافقة البرلمان على قانون جديد للدين تجري مناقشته منذ فترة طويلة.

وكان صندوق النقد الدولي توقع هذا الشهر أن تخسر دول الخليج نحو 200 مليار دولار من عائدات النفط هذا العام.

وتوقع الصندوق أيضا انكماش النمو في دول مجلس التعاون الست هذا العام بنحو 7.1 في المئة، في أدنى معدل له منذ أربعة عقود نتيجة تراجع أسعار النفط والجائحة.

وتوقعت ستاندرد اند بورز أن تشكل السعودية، أكبر اقتصاد في المنطقة، 55 في المئة من مجمل العجز في منطقة الخليج، تليها الكويت 17 في المئة ثم أبوظبي 11 في المئة.

هروب ودائع السودانيين من البنوك يثير المخاوف

الخرطوم - تزايدت مخاوف الأوساط الاقتصادية والمالية السودانية من موجة هروب الودائع من البنوك المحلية، الأمر الذي سيفاقم أزمة القطاع المصرفي في ظل الوضع الراهن.

وانتقد الخبير عبدالله الرمادي خروج مبالغ ضخمة من أرصدة المودعين بالبنوك ووصف تلك الظاهرة بأنها في غاية الخطورة.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية إلى الرمادي قوله إن ذلك "الأمر يعود إلى إفرازات ارتفاع معدلات التضخم الذي انعكست آثاره السالبة على كافة مناحي الاقتصاد مما قاد في أحد تجلياته إلى عزوف المستثمرين".

والتضخم يعني فقدان العملة المحلية للقوة الشرائية، وهو ما يحدث الآن في ظروف الاقتصاد السوداني الحالية. ولا توجد أرقام حول حجم الأموال التي تم سحبها من البنوك منذ بداية العام الجاري.

وانتقد الرمادي الجهات المختصة على عدم القيام بإجراءات كافية لتخفيف الغلاء المتسارع وارتفاع معدلات التضخم. وقال إن "الحكومة تنفذ بعض السياسات والإجراءات التي تم التحذير منها من قبل والتي تشعل نار التضخم أكثر مما هي عليه وعلى رأسها وصفة صندوق النقد الدولي برفع الدعم وتعويم الجنيه".

وتحاول الحكومة الانتقالية التي تشكلت بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير إنقاذ الاقتصاد وإصلاحه لكنها تواجه ضغطا من المواطنين الذين يتعجلون رؤية تحسن في مستويات المعيشة.

وتسبب مسألة شح السيولة النقدية في السوق ضغوطا على السلطات التي تواجه معاناة كبيرة لتوفير اعتمادات النقد الأجنبي المطلوبة للاستيراد، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

عبدالله الرمادي

التضخم أدى إلى خروج مبالغ ضخمة من أرصدة المودعين

ويعاني السودانيون من وقع الأزمة الاقتصادية التي انعكست على حياتهم نظرا لتردي أوضاعهم المعيشية ووقوع الآلاف منهم تحت خط الفقر في ظل انعدام الرؤية وضبابية الإصلاحات.

ويُحمل السودانيون الحكومة مسؤولية التسبب في زيادة التضخم حيث كانت نسبة التضخم في السابق 70 في المئة والآن باعتراف المسؤولين تجاوزت نسبة الـ136 في المئة.

ويرى الرمادي أن ذلك نتاج الإصرار على تطبيق سياسات لا تستطيع الدولة أو المواطنون تحمل أعبائها.

التضخم سبب المشاكل

منافذ استراتيجية للنمو الاقتصادي

مسقط تراهن على الموانئ كمحرك محوري لانتعاش الاقتصاد

مبادرات لإدخال الخدمات اللوجستية إلى العصر الرقمي

وسعت سلطنة عمان من رهاناتها على زيادة دور البوابات التجارية البحرية في الاقتصاد بإطلاق الشركة العمانية للنقل البحري مبادرة لتعزيز خطوط الملاحة لنقل البضائع وإعادة تصديرها للخارج، في تحرك سيحقق عوائد أكبر وفق قواعد مستدامة منسجمة مع خطط الإصلاح في رؤية 2040.

مسقط - كشفت الشركة العمانية للنقل البحري إحدى شركات مجموعة العمانية العالمية للوجيستيات (أسياد) المملوكة للدولة عن مبادرة تستهدف زيادة دورة البوابات التجارية البحرية في نمو الاقتصاد المحلي.

وتسعى سلطنة عمان إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمارية وأنشطة السوق من خلال تعزيز خطوط الملاحة عبر الموانئ العمانية وزيادة حجم الأعمال وجذب مشغلي الخطوط الملاحية الرئيسية.

ويريد البلد الخليجي، الذي يعاني من أزمة مالية كباقي دول الخليج، من الاستفادة بشكل أكبر من موقعه الجغرافي على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية ووجود عدد من موانئ المياه العميقة والتي تمكن مشغلي الشحن الدولي من الوصول بسهولة إلى هذه الموانئ للقيام بعمليات الشحن الكبرى، والربط بين عمليات الشحن الدولي.

وتعمل الشركة بمتابعة من وحدة دعم التنفيذ والمتابعة على المضي قدما في مبادرة تعزيز خطوط الملاحة عبر الموانئ العمانية.

وتستهدف الشركة تحقيق الأداء المطلوب لهذه المبادرة ضمن مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية حيث استمرت هذه المبادرة في تحقيق التقدم بنهاية العام الماضي من خلال تأسيس الذراع التجارية للشركة العُمانية لنقل الحاويات وخدمات الخطوط التجارية الجديدة المقدمة إلى دول مجلس التعاون الخليجي والهند.

وتطمح الشركة لتحقيق نمو في عدد الحاويات المنقولة عبر خدماتها حيث حققت خدمة الخط الهندي السريع نموا ملحوظا رغم تحديات جائحة كورونا وبنسبة زيادة بلغت 7 في المئة عن الهدف المطروح خلال النصف الأول من هذا العام.

ويرى محللون أن هذا الانتعاش يفتح آفاقا جديدة للنمو الاقتصادي للدولة الخليجية، التي دخلت قبل فترة في برنامج متكامل لإصلاح أسس النمو لجعله مستداما.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية إلى زياد بن عبدالله الحربي مدير التخطيط الاستراتيجي والبحوث بالشركة العُمانية للنقل البحري قوله إن "المبادرة تسعى لتحقيق مؤشرات أداء متقدمة".

وأوضح أنه من الناحية التأسيسية لم تؤثر الجائحة بشكل كبير على سير العمل حيث تم الانتهاء من تأسيس البنية الأساسية للعمليات التجارية للشركة لنقل الحاويات منذ نهاية العام الماضي.

وتمثل ذلك في تسيير أولى خطوط الشحن المباشرة لموانئ الهند في ديسمبر الماضي عبر تدشين خدمة الخط الهندي السريع بالإضافة إلى توسع العمليات التجارية لنقل الحاويات في جميع الخطوط المشغلة من قبل الشركة.

وأكد الحربي أن ذلك ساهم في تعزيز جاهزية مجموعة أسياد للتعامل مع الجائحة وتوفير البنية الأساسية لتدشين خطوط نقل مباشرة تساهم في تعزيز الاستيراد والتصدير المباشر ودعم الاقتصاد وتوفير الاحتياجات الأساسية للبلاد والذي اتضح جليا خلال فترة الأزمة.

ومن الناحية التجارية وعلى المستوى الدولي أثرت الجائحة على قطاع نقل الحاويات حيث انخفضت عمليات مناولة ونقل الحاويات في جميع خطوط الشحن العالمية.

زياد بن عبدالله الحربي

أطلقنا مبادرة لتعزيز خطوط الملاحة عبر الموانئ العمانية

كما شكل إغلاق الحدود والموانئ البحرية في العديد من الدول بعض التحديات التشغيلية لشركات النقل البحري وانعكس على مشغلي الخطوط الإقليمية والشركة العمانية لنقل الحاويات.

ويقول الحربي إن الشركة واجهت بعض التحديات التشغيلية بسبب إغلاق بعض الموانئ الإقليمية الواقعة ضمن الشبكة الملاحية للشركة بحيث انخفض عدد الحاويات المنقولة بسبب التأثير الاقتصادي للجائحة ولكن بصورة طفيفة نسبة إلى حجم العمليات التجارية بحكم أن الشركة في مرحلتها التأسيسية.

وأشار إلى أن الجائحة ساهمت وبصورة إيجابية بتعجيل بدء عمليات نقل الحاويات المبردة، حيث قامت الشركة بتدشين أولى خدماتها لنقل الحاويات المبردة لزيادة الطلب على هذه الخدمة مما ساهم في إيجاد فرص تجارية وخبرة عملية في نقل هذا النوع من الحاويات قبل عام من الموعد المقرر.

وترتبط الشركة العمانية لنقل الحاويات الملاحية بشبكة تضم 10 موانئ من ضمنها موانئ صحار والدقم وصلالة عبر 3 خطوط بحرية هي آي.إي.إكس وأو.إي.إكس وجي.إي.إكس.

كما قامت الشركة بتوسيع خدمة الخط العماني السريع أو.إي.إكس وذلك بإضافة ميناءي حمد وخليفة ضمن خط سير الخدمة، بالإضافة إلى تدشين خدمة الخط الهندي السريع آي.إي.إكس التي تضم ميناءي نافاشيفا ومندرا في الهند وميناء صحار وميناء جبل علي في الإمارات وميناء الدمام في السعودية.

وتعمل أسياد على عدد من المبادرات الهادفة لتوسعة الطاقة الاستيعابية لموانئ البلاد ووضع خطة متكاملة لإنشاء خطوط ملاحية عن طريق شركة النقل البحري لربط الموانئ بنظيراتها العالمية.

ولا تقف الخطط عند ذلك فقط، إذ تعكف المجموعة العمانية على أتمتة العمليات التشغيلية وبناء جيل من الكفاءات العمانية القادرة على النهوض بالقطاع اللوجيستي لرفع مستوى خدمات المجموعة للمستثمرين وللمجتمع التجاري.

ويعد تسهيل حركة التجارة أساسا في تعزيز كفاءة المنظومة اللوجيستية، ويقوم مركز عُمان للوجيستيات بالإشراف على تنفيذ المبادرات بالتعاون الوثيق مع الشركاء الاستراتيجيين في الإدارة العامة للجمارك والجهات الحكومية والقطاع الخاص.

انحسار وتيرة صفقات الاندماج في المنطقة العربية

لندن - أظهرت بيانات حديثة أن أزمة انتشار فايروس كورونا أرخت بظلالها على صفقات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وانخفض حجم العمليات في هذا الجانب في النصف الأول من العام الحالي بنحو 55 في المئة بمقارنة سنوية، إذ يبدو أن الخطط المزمعة تأجلت إلى حين اتضاح الرؤية.

وبلغ تراجع قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ المعلنة التي تتضمن مشاركات من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ يناير وحتى نهاية يونيو الماضي حوالي 50.7 مليار دولار قياسا بضعف ذلك المبلغ خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وأوضح تقرير مؤسسة ريفينتيف حول الاستثمار المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية في المنطقة العربية بلغت حوالي 522 مليون دولار خلال النصف الأول من 2020.

55
في المئة نسبة تراجع عقود الاندماج والاستحواذ في النصف الأول من 2020 بمقارنة سنوية

وهذا الرقم أقل بنسبة 25 في المئة من قيمة الرسوم المسجلة خلال نفس الفترة من العام الماضي، وهي أقل قيمة مسجلة في 3 سنوات في ظل الانخفاضات المسجلة في اكتتابات الأسهم وخدمات استشارات الاندماج والاستحواذ والقروض المجمعة.

وانخفضت رسوم اكتتابات الأسهم بنسبة 62 في المئة لتصل إلى 17 مليون دولار، وهو أدنى مستوى لقيمة نصف سنوية في المنطقة منذ 2009.

أما قيمة الرسوم الاستشارية لصفقات الاندماج والاستحواذ المنجزة فتراجعت بنسبة 7 في المئة لتصل إلى 206.4 مليون دولار.

في المقابل انخفضت رسوم القروض المجمعة بنسبة 50 في المئة إلى أدنى مستوى في 5 سنوات لتصل عند 137.7 مليون دولار.

وبلغ إجمالي رسوم الاكتتاب في أسواق الدين 161 مليون دولار بارتفاع نسبته 6 في المئة على أساس سنوي لتصبح ثاني أعلى قيمة نصف سنوية في المنطقة منذ بدء تسجيل البيانات في 2000.

ويؤكد خبراء اقتصاديون أن الأزمتين المتداخلتين اللتين خلفهما تراجع أسعار النفط وفايروس كورونا المستجد ستؤديان إلى موجة جديدة من عمليات الاندماج والاستحواذ في القطاع المصرفي الخليجي.

ومع توقع انخفاض عائدات دول المنطقة بسبب الأوضاع الاستثنائية التي فرضتها الأزمة الحالية، أثيرت تساؤلات حول استراتيجيات الاستثمار ونماذج التشغيل وإدارات الأعمال التي ستعتمدها المؤسسات مستقبلا.

وذكر موقع إكسفورد بزنس غروب في تقرير نشره هذا الأسبوع أنه بفعل تراجع أسعار النفط منذ 2014، لجأت أعداد من البنوك الخليجية إلى هذه العمليات لتعزيز مرونتها وقدرتها على التكيّف في مواجهة مختلف التحدّيات.